وفيه ان الاول لا يناسب قوله فيما سيأتي عند قول المص بان نقول هذا
تمثيل لجميع ما سبق لان المص لم يمثل ثمه للنقض الاجمالي والمعارضة
الصادرين من المعلل بعد صيرورته سائلا انما مثل للمنع منه قوله ترتيب
الممنوع جمع منع بالمعنى الاعم قوله في المحاكمات هو اسم كتاب للرازي في
الاداب قوله ان النقض مقدم على المناقضة وجهه ان الدليل موصل
قريب والمقدمة موصل بعيد والاول مقدم فيقدم ما يتعلق به ولانه
النقض الاجمالي اقوى في الخدش من المناقضة فيقدم واختار كثير
تقديم المناقضة كما يقتضيه صنيع المص ووجهه ان المعلل ما دام معللا
يكون التعليل حقه وليس للسائل هناك الا المطالبة وايضا متعلق
المناقضة جزء ومتعلق النقض كل والجزء مقدم على الكل ولانه في
تقديم المناقضة ترق من الادنى الى الاعلى قوله الضبط اي ضبط البحث
اي قانونه قوله في التنبيهات لازالة الخفاء الحاصل في بعض الضروريات
قوله بالاصل اي الغالب وهو الدليل قوله مسامحة اي مجازا من اطلاق
الخاص وارادة العام ووقع هنا ما لا ينبغي فليحذر قوله الظ مقابله
انه متعلق بقوله مانعا لقربه منه وغاية ما تكلف لتصحيحه ان يقال
ان تمثيل صيرورة المعلل مانعا في الصورتين انما يتضح بذكر المدعي
ودليله والمنع والنقض والمعارضة فاوردها اولا على سبيل التتمة
متعلق اي مرتبط ارتباط المثال بالممثل وليس المراد التعلق النحوي قوله م
بدليل قوله بعده الخ ولعدم تقدم ما يصلح له وتعلقه النحوي لمحذوف
هو خبر مبتدا محذوف اي تمثيل ما مر كائن بان نقول او ما مر ممثل
بان نقول قوله في صدر الرسالة كان الاولى حذفه لان اذا قلت الخ ليس
كله في صدر الرسالة انما الواقع في صدرها بعضه اللهم الا ان يراد
بالصدر ما قابل العجز فيشمل الاثنا قوله في تمثيل جميع ما سبق المراد
بالجميع الاكثر اذ ما سبق طلب الصحة وطلب الدليل والمنع المجرد ومنع
النقل والمدعي مجازا قوله بكلام ازلي لم يقل ليس بحرف ولا صوت لان ما
ذكره في الدعوى كاف في غرضه من ترتب الامور الآتية عليه فاحفظه
ولا تغتر بما قيل هنا فهو فاسد تامل قوله وهو ما لا يسبق على وجوده

عدم

عدم فسر الازلي بذلك مع انه على الاشهر يشمل الوجودي وغيره بخلاف القديم
فانه مختص بالوجودي لان حمله على هذا المعنى انسب لما هو مذهب اهل
السنة في محل الخلاف قوله الظ انه اسم كتاب هو لابي اسحاق الاسفرايني جد عصام
ولعل مقابل الظ جعله اسما لبعض كتاب ترجم هذا البعض بالمقاصد قوله
فان طلب صحة النقل اي تصحيحه قوله بدليل انه اسند الخ الباء للمصاحبة
او متعلقة بمحذوف اي مستدلا بدليل الخ والضمير للشان والفعل مبني
للمجهول او للفاعل وهو اما الضمير الراجع الى الله او جملة وكلم الله موسى
تكليما لان المراد لفظها فهي في حكم المفرد ذكره عصام في شرحه وان كان
الشارح على خلافه او الضمير لله والفعل مبني للفاعل الذي هو الضمير الراجع
الى الله قوله اسند الكلام الخ اي وكل ما اسند اليه في الشرع حقيقة فهو صفة
له فهو قياس من الشكل الاول حذفت كبراه واعترض بان ثبوت الشرع
موقوف على امور منها ثبوت الكلام فاثباته بالشرع دور واجيب بان
ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي والمراد هنا النفسي
قوله هذا بيان الخ اي فهو خبر لمبتدا محذوف تقديره ودليل اسناده او ومبين
اسناده قوله فيه ان هذا الدليل اي المث دالة وهو ان الكلام اسند اليه
حقيقة وكل ما اسند اليه حقيقة فهو صفة له وتلخيص هذا الاعتراض
انا نمنع اولا صغرى القياس والى هذا اشار بقوله على تقدير تمامه
يعني تقدير تمامه من حيث صغراه وحاصله ان المدعى في مقدمة الدليل
اسناد الكلام والذي في دليل المقدمة اسناد التكلم والجواب ان اسناد
التكلم يستلزم اسناد الكلام لما بين التكلم والكلام من الملازمة ثم نقول
ثانيا على هذا التقدير لا يدل الدليل على المدعى لان المدعى ان الله تعالى
متكلم بكلام موجود ازلي والدليل لا يدل الا على كونه صفة ثابتة له ولا
يلزم من ثبوته له كونه وجوديا ازليا بدليل ثبوت القدم الذاتي له
تعالى مع انه عدمي والوجوب الذاتي مع انه امر اعتباري فتبين بهذا
ان الاعتراض على الصغرى من باب المنع وان الاعتراض الثاني من باب
النقض الاجمالي هذا هو المناسب لتقرير الشارح ومن جعل تقدير الكبرى
وكل ما اسند اليه حقيقة فهو صفة ازلية وجودية والاعتراض الثاني بمنع

Copyright © King Saud University